قضايا الفترة الانتقالية الراهنة في السودان

تحدي إزالة الفساد والاستبداد

د. الشفيع خضر سعيد

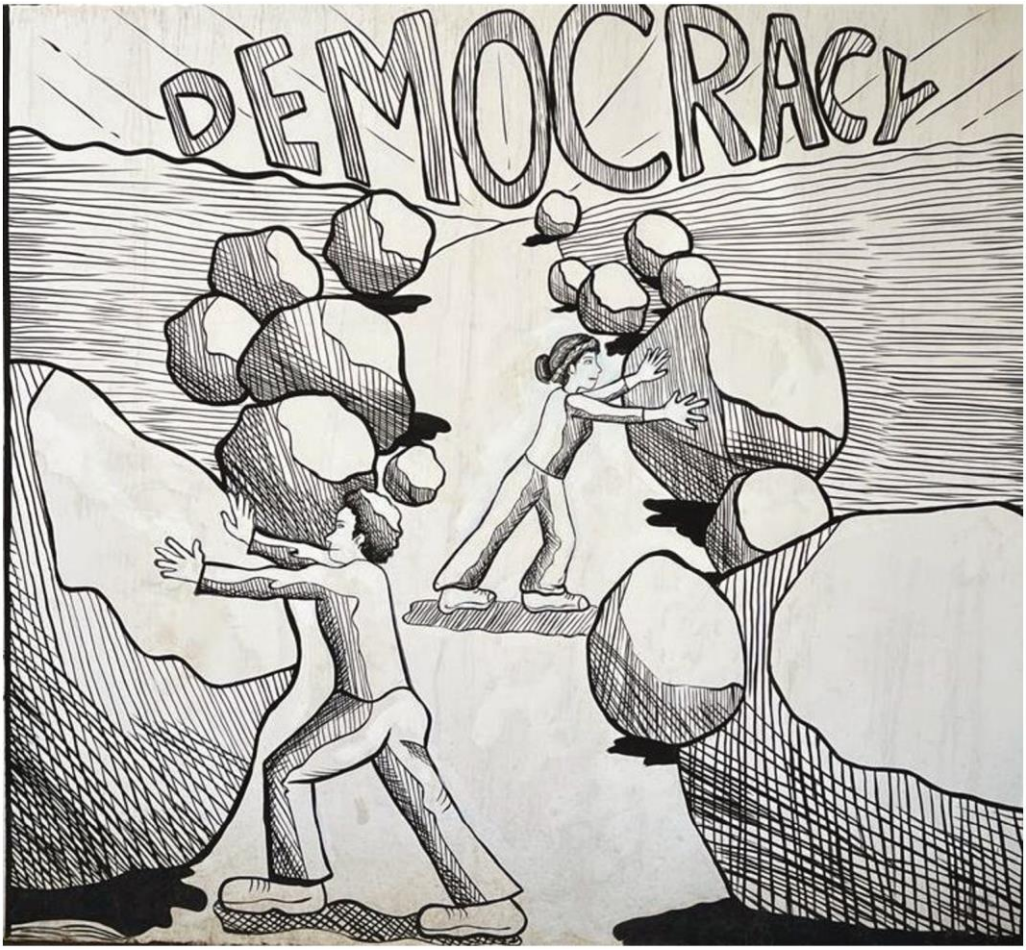

SUDAN TRANSPARENCY AND POLICY TRACKER

قضايا الفترة الانتقالية الراهنة في السودان:
تحدي إزالة تحالف الفساد والاستبداد

د. الشفيع خضر سعيد

ديسمبر 2022

صورة الغلاف: جدارية من بيت التراث، الخرطوم. بموافقة كريمة من الفنانين

تحرير النص العربي:

Alif Corss-Cultural-Consultancy and Translation

SUDAN TRANSPARENCY AND POLICY TRACKER

جدول المحتويات

1. ملخص 3
2. المرتقى الصعب: مهام الانتقال السوداني 5
3. تحديات واجهها ويواجهها الانتقال 6
4. من الأزمة التاريخية إلى إعادة البناء 7
5. مهام تنتظر ما تبقى من الفترة الانتقالية: قضايا الحوار والمراجعة 9
6. مهام سياسية تنتظر الحكومة الانتقالية القادمة 13
7. ملامح البرنامج الاقتصادي 14
8. الخاتمة 18

1. ملخص

مثّلت لحظة إطاحة الشعب السوداني في أبريل 2019 بقيادات نظام البشير/الإنقاذ تتويجاً فعلياً لمقاومة ظلت تتراكم لثلاثة عقود حصد خلالها الموت أرواح الكثيرين في أقبية التعذيب وساحات الحرب الأهلية، وضاقت السجون وبيوت الأشباح بآلاف الشرفاء. وقد شرع ذلك أبواب الأمل في قيام فترة انتقالية تقودها حكومة انتقالية متوافق عليها، تُشكّل على أساس الكفاءة والنزاهة، بعيداً عن أي محاصصات سياسية أو حزبية أو جهوية. وكان الأمل أن تنفّذ مهاماً جوهرية تنقل البلد إلى مربع جديد. وهذه الورقة تؤكد على أن الفترة الانتقالية الراهنة في السودان تقتضي من جميع القوى السياسية (مدنية ومسلحة) وقوى المجتمع المدني التعامل معها باعتبارها فترة مصيرية تخاطب أمل السودانيين في بناء الدولة السودانية الحداثية والمستقرة. ويضمن النجاح في تنفيذ مهام هذه الفترة الحفاظ على وحدة البلد والسير بها نحو مرافئ التقدم والرقي، بينما يعزز الفشل احتمالات الحرب الأهلية وتفتت الوطن.

تعالج الورقة القضايا المعقّدة التي يواجهها الانتقال السوداني، وليس أقلها دحر الانقلاب العسكري، وبناء إجماع معقول يُعين على ما هو متفق عليه، وتيسير حوار وطني يعالج قضايا مصيرية ظلت مؤجلة أو محل ارتجال منذ استقلال السودان. وتقدم الورقة في ثاني جزء منها، بعد هذه المقدمة، جرداً موجزاً للمهام المتوافق عليها للحكومة الانتقالية. ثم تنتقل في جزئها الثالث إلى فحص التحديات التي واجهها وما يزال يواجهها الانتقال، وأولها أن انتصار الثورة نفسها ظل جزئياً وهشاً، إذ توقّف عند

الإطاحة برأس سلطة نظام الإنقاذ وبجزء من غطائها السياسي. وثاني هذه التحديات هو استمرار غياب الرؤية الموحدة وسط قيادات الثورة تجاه الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته الثورة. أما التحدي الثالث فهو الجيوش والمليشيات المسلحة العديدة، بما فيها تلك المتواجدة خارج البلد، لكنها مستعدة لمناصرة هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية. وتختم الورقة هذا الجزء بالتحدي الرابع وهو حالة التشظي والانقسامات التي ضربت قوى الثورة منذ البداية ثم تفاقمت وطغت عليها اتهامات التخوين المتبادلة.

ينطلق الجزء الرابع من الورقة من الإقرار بأن ما يعانيه السودان هو أزمة تاريخية تمتد جذورها إلى فجر الاستقلال. وللخروج من الأزمة والولوج إلى مرحلة إعادة البناء تقترح نهجا ثلاثياً يقوم على وقف الانزلاق نحو الكارثة؛ والعمل على إصلاح الحال؛ والانطلاق لتحقيق المشروع التنموي النهضوي للأمة السودانية. وتدعو الورقة إلى الحوار والمراجعة مشددةً على أن الحوار والتفاوض وتجنب العنف سيظل دائماً هو الخيار المفضل لحل الأزمات. لكنها تنبه إلى ضرورة التفريق بين الحوار الذي يتصدى لجوهر الأزمة والحوار الذي يفضي إلى حلول تصالحية سطحية، تكتفي بالعفو المتبادل واقتسام كراسي السلطة. وتشير الورقة في الجزء الخامس إلى أن محصلة أي حوار أو تفاوض تخضع لقانون المساومة وتوازن القوى. ولهذا السبب تحديداً فإن قصر الحوار على النخب السياسية وحدها داخل الغرف المغلقة، سيجعل ميزان القوى يميل لصالح المجموعة المتنفّذة. وأقصى ما سينتهي إليه سيكون هو اقتسام كراسي السلطة، بينما سيتم تجاهل مطالب الشارع. وبافتراض أن الحراك السياسي الذي يجري الآن في البلد سيفضي إلى واقع سياسي جديد تتشكل على ضوئه حكومة مدنية تستكمل ما تبقى من الفترة الانتقالية، تطرح الورقة اثني عشرة اعتباراً ترى أهمية أن تنتبه لها الحكومة المدنية المقبلة والقوى الحاضنة لها.

يعرض الجزء السادس المهام السياسية التي يجب أن تتصدى لها الحكومة القادمة. وتشمل استكمال استحقاقات التحول الديمقراطي؛ استكمال ملف السلام (مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور)؛ محاسبة مرتكبي الجرائم؛ انتزاع مؤسسات الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية والشرطية من براثن الدولة العميقة؛ تشكيل المفوضيات القومية المستقلة؛ إجراء الانتخابات المحلية؛ إصلاح التعليم؛ إصلاح السياسة الخارجية؛ إجراء التعداد السكاني؛ ابتدار مصالحة وطنية تقوم على رفع المظالم ودفع الضرر والعدالة الانتقالية؛ مراجعة تجربة الحكم الاتحادي؛ عقد المؤتمر الدستوري القومي؛ التوافق على مفوضية الانتخابات وقانون للانتخابات. يطرح الجزء السابع، وقبل الأخير، ملامح عامة للبرنامج الاقتصادي فتقدم الورقة مجموعة من المبادئ الرئيسة للبرنامج الاقتصادي منطلقةً من أن أي تدابير اقتصادية وفنية لن تستطيع، بمعزل عن السياسة، أن تحقق أي نجاح. وتؤكد عدة نقاط مثل ضرورة امتلاك رؤية تنموية تستند إلى موارد الدولة وإمكاناتها الاقتصادية وتضع حاجات المواطنين الأساسية كأولوية؛ الإصلاح المؤسسي للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد؛ تمسّك الدولة بدورها في التخطيط التأشيري وإعادة توزيع الموارد؛ أولوية السياسات الداخلية في حل الأزمة في حين يظل العون الخارجي عاملاً مساعداً لا أكثر؛ أن تكون الحكومة الانتقالية مدنية بالكامل؛ أن تتمسك بالإصلاحات السياسية الديمقراطية؛ وقف الانهيار الاقتصادي ووضع برنامج إسعافي وتنموي؛ التعجيل بانطلاق مفاوضات السلام لوقف الحرب الأهلية والتوافق على مشروع سياسي اجتماعي تنموي قومي.

وأخيراً، تشير الورقة، في خاتمة موجزة، إلى أن من الضروري أن تتربّع كيفية دحر الإحباط واستثارة الحماس على رأس الأولويات، لأن حماس الناس، المنظّم والواعي، قادر على قلب الموازين في اللحظات التاريخية الحاسمة.

2. المرتقى الصعب: مهام الانتقال السوداني

أطاح الشعب السوداني في أبريل 2019 بقيادات نظام البشير/الإنقاذ، بعد أربعة أشهر من الحراك الشعبي المتصاعد في شوارع مدن وقرى السودان، وبعد الاعتصام الشهير أمام مقر قيادة الجيش السوداني في الخرطوم واعتصامات أخرى أصغر

كان في مقدمة المهام الجوهرية للحكومة الانتقالية المتوافق عليها:

1- وضع قضية وقف الحرب الأهلية وتحقيق السلام الشّامل والعادل في أول سلم الأولويات.
2- تصفية دولة تحالف الفساد والاستبداد، بمؤسساتها وقوانينها، وإبعاد كل قياداتها من مواقع المسؤولية، وفق القانون، وعبر آليات تتكامل في مهامها وأهدافها، من بينها لجنة إزالة تمكين نظام الإنقاذ.
3- البدء في إصلاح أجهزة الدولة المدنية والعسكرية بما يحقق قوميتها، واستعادتها من براثن حزب المؤتمر الوطني، وكفالة عدالة توزيع الفرص دون الإخلال بمبدأ الأهلية والكفاءة.
4- إصلاح وإعادة بناء المنظومة العدلية بما يضمن استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.
5- إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وسن تشريعات تساعد على تسريع وتيرة التحول الديمقراطي، مثل قانون النقابات وغيره.
6- محاسبة كل من ارتكب جرماً في حق الوطن والمواطن من أفراد النظام البائد، وكذلك محاسبة المتورطين في جريمة مجزرة فض الاعتصام في الثالث من يونيو 2019.
7- التعامل مع قضية المفصولين سياسياً وللصالح العام من الخدمة المدنية والعسكرية، كأولوية قصوى.
8- تنفيذ برنامج اقتصادي إسعافي لرفع المعاناة عن كاهل المواطن، الأولوية فيه توفير الغذاء وتركيز أسعاره؛ وتوفير خدمات الصحة والتعليم والسكن؛ والضمان الاجتماعي؛ وإصحاح البيئة؛ ووضع لبنات مشروع اقتصادي تنموي لإنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي؛ مع التركيز على برامج التمييز الإيجابي لصالح المناطق المهمشة؛ وإعطاء أسبقية لمناطق التوتر الإثني والقومي والاجتماعي.
9- انتهاج سياسة خارجية متوازنة على أساس الاستقلالية والمصالح المشتركة وبعيداً عن المحاور، واستعادة العلاقات مع مؤسسات العون الدولية.
10- تكوين المفوضيات القومية المستقلة، وفي مقدمتها مفوضية المؤتمر الدستوري وصناعة الدستور؛ ومفوضية السلام؛ ومفوضية محاربة الفساد؛ ومفوضية العدالة الانتقالية؛ ومفوضية الانتخابات...إلخ.
11- إدارة حوار واسع وعميق بين كل مكونات الطيف السياسي، يؤسس دعائم حكم ملائم يحقق اقتساماً وتوزيعاً عادلاً للسلطة والموارد بين مختلف المكونات القومية والجهوية في السودان، في ظل نظام ديمقراطي تعددي، يفضي إلى التوافق حول ثوابت الدستور الدائم.

حجماً أمام مقرات أخرى للجيش في ولايات السودان المختلفة. مثّلت تلك اللحظة تتويجاً فعلياً لمقاومة ظلت تتراكم لثلاثة عقود حصد خلالها الموت الكثيرين في أقبية التعذيب وساحات الحرب الأهلية، وضاقت السجون وبيوت الأشباح بآلاف الشرفاء. وفي تلك الفترة شهد السودان، لأول مرة في تاريخه، الخروج الكبير إلى المنافي بحثاً عن الأمن والأمان، وانقسمت البلد إلى شطرين في 2011.

شرعت الإطاحة بقيادات نظام الإنقاذ أبواب الأمل في قيام فترة انتقالية تقودها حكومة انتقالية متوافق عليها، تُشكّل على أساس الكفاءة والنزاهة، بعيداً عن أي محاصصات سياسية أو حزبية أو جهوية. وكان الأمل أن تنفذ مهاماً جوهرية تنقل البلد إلى مربع جديد.

منذ اللحظة الأولى، كان بادياً للعيان أن الثورة ستواجه تحديات خطيرة، تستوجب كل الجديّة. ولعل من أبرز مغذّيات التأزم الخانق الذي يعاني منه السودان اليوم، هو إخفاق قوى الثورة في التعامل المبكر والناجع معها.

3. تحديات واجهها ويواجهها الانتقال

أوّل التحديات التي واجهها، وما يزال يواجهها الانتقال، أن **انتصار الثورة ظل جزئياً وهشاً**، إذ توقف عند الإطاحة برأس سلطة نظام الإنقاذ وبجزء من غطائها السياسي. وكان واضحاً منذ البداية، أن جسد النظام باقٍ، بسبب طبيعته المعروفة للجميع. وإذا لم يتمكن من استرداد سلطته المنتزعة، فلن يهمه أن يدفع البلد إلى نزاع دموي، سيكتسب الشراسة والاستمرارية بفعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية.

داخلياً، من الصعب على تحالف الفساد والاستبداد أن يقبل فقدان ما راكمه من ثروات ضخمة خلال سنوات حكمه الثلاثين. وهي ثروات لم تُجن بالكدح أو عرق الجبين، ولم تكن امتداداً لرأسمال موروث، وإنما جُنيت باستخدام جهاز الدولة ونهب موارد البلد. وفي الواقع هذه الثروات لم تُمس، وحتى عندما مُست جزئيا أُعيدت بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021. ويجري استخدامها حالياً في التحضير الجدّي للانقضاض على الثورة، عبر تمويل أنشطة قذرة تشمل الاعتداء على لجان تسيير النقابات، وتأجيج النزاعات القبلية والجهوية، وكسر هيبة الدولة وإظهار عجزها عن حماية المواطن. وتجد هذه الأنشطة المساعدة من خُلصاء الإنقاذ المتنفذين في مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء والنيابة العامة. كما تُستخدم هذه الموارد في محاولات التضليل والسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر الإشاعات، وبث خطابات الكراهية والتضليل والتخذيل والإحباط.

لا يزال مرتكبو الجرائم البشعة خلال عقود حكم الإنقاذ الثلاثة، ثم إبان حراك الثورة، وبعد انقلاب 25 أكتوبر، يتمتعون بالحصانة من المساءلة أو العقاب. بل لا يزالون في مواقع السلطة. ويتمتعون بسند قوة مسلحة ضمن هياكل السلطة الحالية، تدين بالولاء لتحالف الفساد والاستبداد، عقيدتها القتالية الانتقام من الشعب ومن ثورته. لذلك نرى أن هذا التحالف يسعى للانقضاض على الثورة. وقد عزّز فرص الانتكاس مساعي الاستقطاب التي تضطلع بها المحاور الخارجية وحربها بالوكالة على أرض السودان. وبعض هذه المحاور تواصل تمتين علاقاتها مع مجموعات واسعة تتشارك الرؤى وعموميات الفكرة، بهدف خلق غطاء سياسي جديد يعمل على الاستفادة القصوى من جسد تحالف الفساد والاستبداد الذي لا يزال متمكناً في مفاصل الدولة، تمهيداً للانقضاض على الثورة. وعلى الجانب الآخر من ميدان الحرب بالوكالة، تجتهد محاور مضادة للانتصار لمصالحها، معلنة انحيازها للثورة، بينما تستخدم تكتيكات ضارة بهذه الثورة.

إذا كان سعي سدنة النظام البائد للانقضاض على الثورة، غير عابئين باحتمال انزلاق البلد إلى نزاع دموي، هو أمر متوقع؛ فإن الأمر غير الطبيعي وغير المتوقع أن يأتي أداء أجهزة الحكم الانتقالية المكونة بموجب الوثيقة الدستورية للعام 2019،

وكذلك أداء الحاضنة السياسية ممثلة في قوى الحرية والتغيير، ضعيفاً ومهزوزاً. وقد فتح هذا الأداء الباب لتقدم مخططات قوى الثورة المضادة.

مثّل **استمرار غياب الرؤية الموحدة** وسط قيادات الثورة تجاه الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته الثورة، وموازين القوى في البلد، ودور المحاور الخارجية المشار إليها أعلاه، تحدياً ثانياً خطيراً. صحيح أن بعض هذه القيادات يدرك أن تحقيق الكثير من شعارات الثورة يصطدم بتعقيدات جديّة في الواقع، وأن الموقف الثوري السليم ليس في التنازل عن هذه الشعارات، بل في القناعة بأن تحقيقها لا يمكن أن يتم ضربة لازب، وإنما عبر ممارسة تكتيكات ذكية تمنع نمو وتماسك تحالف الثورة المضادة، وفي ذات الوقت تعمل على تقوية قوى الثورة. لكن، بعض المجموعات الثورية الأخرى ترى في هذا الموقف تخاذلاً و"هبوطاً ناعماً"، بل وخيانة للثورة. ويكمن المخرج إلى بر الأمان، في التقييم الموضوعي لدور كل الفاعلين الأساسيين في المشهد السياسي الراهن، بما في ذلك الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وفي التركيز على الأولويات وعدم الغرق في تفاصيل الشكليات الخلافية التي تستثمر فيها القوى والأجهزة المعادية للثورة بحرفية عالية، وفي التمسك بمبدأ أن ما يجمع قوى الثورة أكثر مما يفرقها، وأن الوطن وثورته فوق الجميع وكلاهما يهدده خطرٌ داهم. وفي هذا الصدد، لا بد من تنبيه قيادات الثورة، من خطر الوقوع في فخ الشعبوية الضارة، التي تدفعها إلى تغيير مواقفها حسب الشعارات المطروحة في الشارع. القائد الحقيقي، كما تعلّمنا التجارب، هو من يحس بنبض الشارع فيحوّل إحساسه إلى موقف يتماهى مع هذا النبض ويعبّر عنه، لكنه يستخدم ملكاته القيادية في التحليل ودراسة الواقع وكيفية التعامل معه حتى يتحول ذلك النبض إلى حقائق ملموسة.

يتمثل التحدي الخطير الثالث في **الجيوش والمليشيات المسلحة العديدة**، إضافة إلى ما تواتر من أنباء حول بعض المليشيات المتواجدة خارج البلد، واستعداداتها للدخول لنصرة هذا أو ذاك في صراعات السلطة. هل نغمض أعيننا عن هذه الحقيقة، ونواصل التعامل مع قضية السلطة، وكأن هذه الجيوش غير موجودة، أم نبحث في كيفية التعامل الحكيم معها منعاً لتكرار تجارب ليبيا وسوريا واليمن؟

التحدي الرابع هو **حالة التشظي والانقسامات التي ضربت قوى الثورة منذ البداية ثم تفاقمت وطغت عليها اتهامات التخوين المتبادلة**. أخلّ هذا الوضع بموازين القوى، ولو مؤقتاً، وأتاح لقوى الثورة المضادة فرصة ذهبية لالتقاط أنفاسها وزيادة ضراوة هجومها المضاد. إن اختلاف الرأي وتباين الرؤى بين مختلف فصائل قوى الثورة ليس مزعجاً في حد ذاته، وإنما المزعج هو الفشل في إدارة هذا الاختلاف والتباين. والأكثر إزعاجاً أن يكون هذا الخلاف حاضراً ومحتدماً في حين تنعدم الرؤية أو المشروع عند أي من هذه الفصائل. وفي كل الأحوال فإن ناتج الخلاف والتباين لن يكون انتصاراً لفكرة وهزيمة للأخرى، أو تمكيناً لتنظيم وإضعافاً لآخر؛ وإنما طعنة نجلاء لمشروع إنجاز مهام الفترة الانتقالية، وتحرير شهادة فشلها.

4. من الأزمة التاريخية إلى إعادة البناء

تمتد جذور الأزمة الجاثمة على صدر البلد، إلى فجر الاستقلال عندما فشلت الحكومات المتعاقبة، مدنية وعسكرية، في الإجابة على الأسئلة المصيرية المتعلقة ببناء دولة ما بعد الاستقلال. وكل ما فعله نظام لإنقاذ طوال ثلاثين عاما هو أنه أوصل هذه الأزمة إلى مداها الأقصى. ماهت الإنقاذ بين الحزب الحاكم والدولة، وفرضت رؤية الحزب حول الإسلام، واتخذته غطاءً أيديولوجياً للاستعلاء الديني والعرقي، وبالتالي صعّدت الحرب الأهلية إلى حافة تمزيق الوطن، وتمكين المجموعات الطفيلية من نهب موارد البلد. ويتطلب الخروج من هذا المأزق إنقاذ السودان من الدمار الذي خلّفه نظام الإنقاذ البائد، ويشترط

تنفيذ عملية من ثلاثة مراحل متداخلة ومتشابكة: أ) وقف الانحدار والانزلاق نحو الكارثة، ب) العمل على إصلاح الحال، ج) الانطلاق لتحقيق المشروع التنموي النهضوي للأمة السودانية.

هذه العملية ثلاثية المراحل ليست كلها من ضمن مهام الحكومة الانتقالية المتوقع التوافق عليها، رغم أن هذه الحكومة هي المناط بها تنفيذ ضربة البداية، التي كلما أتت محكمة ودقيقة، كلما جاءت نتائجها لصالح نجاح المراحل التالية. والمؤكد أن هذه المهمة بمراحلها الثلاث لا يمكن أن ينجزها فصيل أو فصيلان، أو حتى تحالف الحرية والتغيير وحده. هذه مهمة تاريخية يقع إنجازها على عاتق أوسع جبهة شعبية ممكنة، وهي بحجمها وما يواجهها من تحديات وصعوبات حقيقية، كفيلة بإشاعة الإحباط، وربما اليأس، حتى لدى أكثر الناس همةً وحماساً. لكن، ما يخفف من هذا الإحباط ويفعّل آليات مقاومته، إدراك الناس بأن البديل لهذه المهمة التاريخية هو الانزلاق إلى هاوية الهمجية المرعبة، حيث تفتُّت ودمار الوطن.

تتيح فلسفة فترات الانتقال للجميع، بمختلف رؤاهم السياسية والفكرية، التوافق على برنامج أو مشروع وطني يعبّد مداخل وطرق تحقيق حلم كسر الحلقة الشريرة المتحكمة في السودان منذ فجر استقلاله، ويضع السودان على منصة تأسيس جديدة، ترسي دعائم بناء دولة وطنية حداثية. ولكن، ما نشهده اليوم في المسرح السياسي السودان لا علاقة له بفلسفة الانتقال هذه، وإنما بالفشل في الاستجابة لها. وهو مشهد متكرّر في كل تجارب الانتقال التي مر بها السودان منذ أن نال استقلاله. اثنتان من تلك التجارب الفاشلة انتهت بتسلط أنظمة عسكرية شمولية على البلد في عامي 1958 و1969. وأفضت تجربة فاشلة ثالثة، إلى تسلط نظام أيديولوجي إرهابي عام 1989، رفع المصاحف وشعار الإسلام، لكنه عمل بهمة عالية على تمكين الفساد والاستبداد، واستباحة الوطن لصالح المصلحة الحزبية والشخصية، وترك آثاراً مدمرة على البلد والناس. أما التجربة الانتقالية الفاشلة الرابعة، عام 2011، فأفضت إلى انشطار البلد الموحد إلى بلدين.

نعيش في الوقت الحالي الفترة الانتقالية الخامسة، وكل المؤشرات تبثّ القلق من أن مسارها يتجّه إلى الفشل، وأن النخب السياسية الفاعلة، سواء في الحكم أو داعمي الحكم أو معارضيه، يديرون السياسة وكأنهم عميت بصيرتهم، أو فاتتهم دروس تاريخ السودان الحديث، فلم يعُوا أو يتعلّموا أو يفهموا من فترات الانتقال الأربع السابقة دروس الفشل ونتائجها الكارثية. إن الأزمة التي تعصف بالسودان اليوم، ومنحدر الهاوية التي يكاد يستقر في قاعها، تستلزم أن يأخذ الفعل السياسي خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية الراهنة منحى جديداً. فبدل تشتت الجهود هنا وهناك، لابد من توحيدها، في كل أنحاء البلد، في مجرى الفعل السياسي الجماعي القادر على دحر انقلاب 25 أكتوبر 2021. هذه الوحدة ضرورية للوصول بنضالات الجماهير إلى غاياتها المنشودة في اقتلاع جذور النظام البائد، وخلق بديل جديد تترسّخ فيه الديمقراطية التي ينمو فيها إحساس الحرية والعدالة والكرامة، تحت مظلة التنوّع والتعدد السياسي والإثني والثقافي.

يبدأ مشوار إعادة بناء الوطن، بجلوس أبناء السودان جميعهم، عبر أجسامهم السياسية والاجتماعية والثقافية والقبلية، لرفع سقف القواسم المشتركة بينهم، وتحديد الفواصل الضرورية بين جهاز الدولة والنظام السياسي الذي يحكم، حتى نمنع إطلاق يد فرد أو فئة لتطيح بالآخرين وتنفّذ فيهم ما يعشعش في أمخاخها من أوهام. ولنتوافق على معالجة اقتصادية تخرج الفقراء من دائرة العوز؛ ونعيد بناء أمة متوحدة على المبادئ والقيم الإنسانية التي تضع الإنسان فوق كل اعتبار على أساس الحرية، والعدل، والمساواة، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والعلم والمعرفة، والتحديث، وأيضاً تسييد قيمة حب العمل وإنجاز التنمية المستدامة. ويرتبط المشروع النهضوي في السودان بالنجاح في إدارة التنوّع والتعدّد، والنجاح في صياغة وتنفيذ برنامج التنمية

المتوازنة المستدامة، وبالانفتاح على آخر منجزات الثورة التكنولوجية والثقافة العالمية، وبطرح تصوّرات لتقديم العلم والمعرفة بذات الجودة للجميع بدون استثناء وبدون أعباء مالية على المواطن. عبر هذه الارتباطات، ومن خلالها، سيتم إحياء سر البناء المتمثل في تحرير العقل من سجون التجريم والتحريم. وهذا يساعد على نمو مجتمع مدني قادر على التصدي لدوره في التوعية والتثقيف ومراكمة جزيئات النهضة الحضارية الجديدة.

5. مهام تنتظر ما تبقى من الفترة الانتقالية: قضايا الحوار والمراجعة

من حيث المبدأ، سيظل الحوار والتفاوض وتجنب العنف دائماً هو الخيار المفضل لحل الأزمات. لكن من الضروري جداً التفريق بين الحوار الذي يخاطب جوهر الأزمة، والحوار الذي يفضي إلى حلول تصالحية سطحية، أو تسوية، لا تخاطب هذا الجوهر، بل تكتفي بالعفو المتبادل واقتسام كراسي السلطة. ومعيار نجاح أي حوار أو تفاوض، هو أن يؤدي إلى التوافق على فترة انتقالية مهمتها الأولى هي تصفية أشكال الحكم القائم التي قادت إلى الأزمة تصفية تامة، وتكوين صيغة جديدة يقنّنها دستور ديمقراطي يصون حقوق الجميع، ويجنب البلد كوارث الصراعات الدموية والحروب الأهلية.

صحيح أن محصلة أي حوار أو تفاوض تخضع لقانون المساومة وتوازن القوى، ولهذا السبب تحديداً فإن قصر الحوار على النخب السياسية فقط داخل الغرف المغلقة، سيجعل ميزان القوى يميل لصالح المجموعة المتنفذة. وأقصى ما سينتهي إليه هكذا حوار أو تفاوض هو اقتسام كراسي السلطة، بينما سيتم تجاهل مطالب الشارع، مما يعني استمرار الأزمة. فقط في الضوء، وتحت أعين ورقابة الجماهير، يمكن أن يأتي الحوار والتفاوض بنتائج إيجابية لصالح حل الأزمة. وفي النهاية فإن أي اتفاقات أو تسويات لا تستجيب لما ظل ينادي به الشارع لأكثر من عام، وتحديداً ابتعاد العسكر عن السلطة، ومحاسبة المسؤولين عن جريمة مذبحة فض الاعتصام، في 3 يونيو 2019، وقتلة المتظاهرين بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، ستفاقم الأزمة وتدفع بالبلد إلى منعرجات خطيرة.

بافتراض أن الحراك السياسي الذي يجري الآن في البلد سيفضي إلى واقع سياسي جديد تتشكّل على ضوئه حكومة مدنية تستكمل ما تبقى من الفترة الانتقالية (24 شهراً)، هنالك مجموعة من الاعتبارات نرى أهمية أن تنتبه لها الحكومة المدنية المقبلة والقوى الحاضنة لها، ومن ضمنها:

أولاً، تحتاج كل قيادات وأجسام قوى الثورة، خاصة القوى التي تسنمت قيادة الفترة الانتقالية في الفترة الماضية، إلى وقفة **مراجعة وتقييم وتقويم للتجربة السابقة**. الهدف ليس مجرد إبراء الذمة، أو تبرير الإخفاقات، أو شخصنة القضايا وتحميل الوزر لهذا أو ذاك، وإنما تفريغ أي شحنات سالبة، ساكنة في هذه القيادات والأجسام مجتمعة. كذلك التزود بمحفزات وطاقة إيجابية تقوي الإرادة وتتبدى في مكاشفة شفافة مع الناس حول ما تم، وما لم يتم، ولماذا، واتخاذ قرارات مدروسة لصالح المزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة المرحلة القادمة.

ثانياً، لا بُدَّ من عدم تكرار **الأخطاء الفادحة التي صاحبت عملية تكوين الحكومة الانتقالية** الأولى ومجلس السيادة الانتقالي، وهي أخطاء تتحملها بالدرجة الأولى قوى الحرية والتغيير بكل مكوناتها. فبالرغم من وجود لجنة لفلترة الترشيحات الواردة من مكونات قوى الحرية والتغيير، إلا أن مهامها تركزت في الفحص السياسي فقط، ولم تكن هناك أي آلية لفحص مسألة الكفاءة والخبرة. وفي أحيان كثيرة كان يتم الاعتماد على السيرة الذاتية المكتوبة للمرشح. وبالنسبة لمجلس السيادة، افترض الجميع أنه

مجلس تشريعي، لا علاقة له بقضايا الانتقال والصراعات السياسية المحتملة حولها، رغم أنه يضم المكون العسكري، كطرف رئيس في هذه الصراعات. لذلك لم يتم الترشيح لعضوية مجلس السيادة بالجديّة المطلوبة، في حين كان من الواجب ترشيح عناصر سياسية ذات ثقل وتجربة. وبالطبع، أثبتت التجربة أن ذلك الافتراض كان خطأً فادحاً، وأن مجلس السيادة كان مركزا رئيساً للصراع السياسي. ولا بد من ضخ دماء جديدة من الكفاءات الوطنية في أجهزة الانتقال القادمة، مع توضيح حيثيات ترشيحهم بشكل علني. ويتم تقديمهم عبر الإعلام المرئي ليطرح كل منهم رؤاه وكيفية إدارته لوزارته، ويدار معه حوار بواسطة مختصين وإعلاميين وممثلين لقطاعات الشعب.

ثالثاً، كان تعامل قيادات الفترة الانتقالية خلال الفترة الماضية في **ملف السلام** مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال برئاسة القائد عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان برئاسة القائد عبد الواحد محمد نور، ضعيفاً ومشكوكاً في جديته، رغم اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين البرهان والحلو، الذي بدا كأنه طُوي في غياهب النسيان. لا بد للقيادة القادمة أن تشحذ الإرادة وتذلّل كل المعوّقات للتعجيل بانضمام الحركتين إلى قطار السلام، وأن تضع ذلك في قمة أولوياتها. ثم تجتهد لعقد مؤتمر قومي للسلام الشامل، يحضره كل أصحاب المصلحة من مناطق النزاعات والحروب، والقوى السياسية والمدنية الأخرى. ويجب أن يناقش المؤتمر كيفية المزج والمزاوجة بين نتائج اتفاقات السلام المختلفة، ووضع أسس السلام المستدام.

ثالثاً، سيكون مفيداً جداً إذا ابتدرت الحكومة الانتقالية الجديدة نشاطها السياسي بعقد مؤتمر **"مائدة مستديرة" للتوافق حول خارطة طريق وخطة عمل** قابلة للتنفيذ لإنقاذ الوضع المأزوم وإيقاف تدهوره، على أن تشارك في المؤتمر كل القوى الموافقة والموقعة على الإعلان السياسي والدستور الانتقالي المقترحين، إلى جانب المكونات والقوى والشخصيات الوطنية التي يمكن التوافق عليها. وهناك ضرورة لبذل كل الجهود الممكنة مع لجان المقاومة لكي تشارك في المؤتمر، على أن تظل أبواب المؤتمر مغلقة أمام سدنة نظام الإنقاذ البائد وحزب المؤتمر الوطني.

رابعاً، البدء فوراً في صياغة القوانين والإجراءات اللازمة والضرورية لتنظيم **انتخابات المجالس المحلية** بمستوياتها المختلفة. فهي يمكن أن تلعب دوراً رقابياً، حتى تجاه الحكومة القومية والأجهزة الانتقالية المختلفة، إضافة إلى تعاملها المباشر مع قضايا المواطن المعيشية. ثم أن الانتخاب إليها سيعتمد كثيراً على معرفة الناخب المباشرة بالمرشح وليس عبر حزبه، وسيصوت الناخبون للمرشح الأقدر على خدمتهم، من وحي التجربة اللصيقة في الحي أو المحلية، غض النظر عن انتمائه الحزبي. وهي باختصار تمرين أساسي في عملية بناء التحول الديمقراطي من القاعدة إلى أعلى. ومن تجربة انتخابات المجالس المحلية هذه، يمكن أن تتولد أفكار تساعد في بلورة أي النظم الانتخابية أفضل لبلادنا في ظل الضعف البائن في أحزابنا السياسية المنهكة القوى، وحتى لا نواصل ممارسة الكسل الذهني، فنهرع سريعاً لنسخ ولصق تجارب انتخابية مجرّبة وناجحة في بلدان أخرى، كتجربة وستمنستر مثلاً، لكنها لا تلائم واقعنا الراهن فظل الفشل حليفها، ودائماً ما تتم مصادرتها ببديل كارثي.

خامساً، على الرغم من إدراك الجميع خلال الفترة الماضية بأن استقرار الفترة الانتقالية وتقدّمها حتى نهايتها المتوافق عليها رهين بقيام **المجلس التشريعي الانتقالي**، وقد تم النص على ذلك في الوثيقة الدستورية لعام 2019، إلا أن قيادات تلك الفترة وحاضنتها السياسية، قوى الحرية والتغيير، فشلت في إنجاز هذا الواجب الهام. ولعل هذا الفشل كان من ضمن العوامل الرئيسة للتخبط الذي عانت منه تلك الفترة الانتقالية، حد إطلاق الرصاص على الثوار واقتناصهم، وحدّ الصراع الشرس بهدف التمكّن سياسياً من أهم مؤسسات الدولة، المؤسسة العدلية قضاءً ونيابة عامة، مما يعني انهيار حكم القانون. ومعروف

أن السلطة التشريعية تمثّل أحد الضمانات الرئيسة للتحول السياسي والمجتمعي في الفترة الانتقالية، وذلك في ظل عدم استقرار آليات العمل الجديدة التي يتطلبها التغيير الثوري، وعدم الإضعاف الكافي لمكامن قوة دولة الإنقاذ العميقة أو الموازية، التي لاتزال متمكنة وتسعى إلى عرقلة التغيير. وفي فترات الانتقال عموماً، يكون التنافس السياسي والاجتماعي على أشده، ومع غياب المؤسسات التشريعية، كأطر منظِّمة ومراقِبة وفق القانون، تلوح في الأفق إمكانية إخفاق العملية السياسية في تنفيذ مهام الانتقال، في حين أن المجلس التشريعي الفعّال، هو وحده القادر على ضمان عملية التحول السياسي والديمقراطي في الفترة الانتقالية، بعيداً عن نزعات الإقصاء والاستئصال، أو اختطاف طموحات الناس وآمالهم في التغيير. وبالطبع، فإن المجلس التشريعي الانتقالي، ولأنه غير منتخب، ستنحصر صلاحياته فقط في مراقبة أداء الحكومة ومساءلتها، وتغيير تركيبتها إذا اقتضى الأمر، تحقيقاً لمبدأ منع إساءة استخدام السلطة وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم، إلى جانب سن التشريعات الضرورية لتصفية نظام الإنقاذ، وكذلك التشريعات المتعلقة بقضايا الفترة الانتقالية. أما القضايا المصيرية المرتبطة بإعادة بناء الدولة، فهي خارج صلاحيات المجلس التشريعي الانتقالي، ولا يمكنه البت فيها، وإنما تترك للمؤتمر القومي الدستوري والمجلس التشريعي المنتخب.

سادساً، في قمة سلم الأولويات للحكومة القادمة، تكوين **المفوضيات القومية المستقلة**، الواجب الذي سقط تماماً من دفتر مهام واهتمامات الحكومة الانتقالية السابقة وحاضنتها السياسية. هذه المفوضيات لها أهمية قصوى وتلعب دوراً مفصلياً في نجاح الفترة الانتقالية. فهي تُمثل الآليات الرئيسة لاستعادة الدولة المخطوفة من براثن حزب النظام البائد، وفي تحقيق عملية الانتقال بالسودان من دولة الحزب الواحد الاستبدادية إلى دولة الوطن الديمقراطية، وذلك من خلال قيادتها لعملية إصلاح شامل وعميق في كل مفاصل الدولة السياسية والعدلية والعسكرية والأمنية والخدمة المدنية...الخ.

سابعاً، من الضروري أن تلتزم الحكومة وتتقيد بمبدأ المراجعة والتقويم في إطار ثلاثية **المشاورة والشفافية والمساءلة**، وأن تقترح، في هذا السياق، آلية مناسبة تخاطب من خلالها الناس بصورة راتبة ودورية ومنتظمة. هذه الثلاثية كانت غائبة، أو ضعيفة، خلال الفترة الماضية، علماً بأنها تعتبر من أهم أركان حُسن إدارة الدولة وتحقيق النجاح في التصدي للقضايا السياسية والتنموية، كما أنها تجسّد معنى الحكم الراشد، وتسهم في رفع الروح المعنوية وفي التمسك بالأمل. ولعل من الأخطاء التي صاحبت أداء الحكومة الانتقالية السابقة، اكتفاءها بصياغة رؤاها وإجاباتها لمعضلات قضايا الحكم التي تواجهها، خلف أبواب مغلقة بدلاً من إعلاء قيمة التشاور وممارستها بكل الجدية المطلوبة. ولتوضيح ذلك، نضرب المثالين التاليين: بالنسبة لإدارة الاقتصاد، واجهت الحكومة الانتقالية السابقة مجموعة من التساؤلات الهامة، مثل: ماهي القرارات والتدابير الملائمة للخروج من المأزق الاقتصادي الراهن، ولإنقاذ البلد من الانهيار الاقتصادي؟ وكيفية الموائمة ما بين توصيات المؤسسات المالية الدولية بشأن أداء الاقتصاد السوداني، والضنك الذي تسببه هذه التوصيات للمواطن السودان الذي يعاني أصلاً من شظف العيش؟ ومع تبني الحكومة لهذه التوصيات، هل يمكنها التدخل لحماية الحقوق المكتسبة للمواطنين خاصة في مجالات العلاج والسكن والتعليم وإشباع السوق وضبط سياسات الاسعار...الخ؟ وأصلاً، هل هناك حوجة ماسة إلى جرعات كبيرة من اقتصاد السوق، أم يمكننا التحكم في الحياة الاقتصادية بوسائل أكثر تأثيراً من آلية السوق؟ كيف يمكن تأمين رقابة اجتماعية وحكومية على التقيّد بالقوانين وضبط علاقات السوق؟...الخ. ومن الواضح أن الإجابة على هذا النوع من الأسئلة، تتطلب قدراً أوسع من التشاور والشفافية مع الخبراء الاقتصاديين وقيادات قطاعات الأعمال والمجتمع المدني والعاملين والمواطنين، وهو ما لم يحدث خلال تلك الفترة.

يتعلق المثال الثاني بالأداء التنفيذي لمجلس الوزراء الانتقالي السابق، بنسختيه الأولى والثانية. فالمجلس عقد عدة اجتماعات مغلقة (retreat) لمراجعة وتقييم الأداء، والاتفاق على خارطة طريق للمرحلة التالية. وبعد كل اجتماع كان يتم الإعلان عن التوصل إلى قرارات هامة حول أولويات قضايا الانتقال التي يفترض أن تتصدى لها الحكومة. لكن في كل مرة كان يأتي الإعلان مقتضباً، ومحتواه عبارة عن عموميات وعناوين مكررة عن قضايا الانتقال المعروفة للجميع، بدون تحديد أي آليات تنفيذ ومتابعة، في حين كان الأمر يتطلب التوسع في شرح ما تم في تلك الاجتماعات المغلقة، ومناقشته مع رؤساء تحرير الصحف وفي وسائل الإعلام المختلفة، ومع قيادات الحرية والتغيير ولجان الأحياء وأصحاب العمل والقوات النظامية والمنظمات الاجتماعية المختلفة وسائر قطاعات الشعب. فالأمر هنا لا ينحصر في إعلاء قيم التشاور والشفافية فحسب، وإنما يمتد إلى شرح كيفية متابعة تنفيذ بنود خارطة الطريق، العاجل منها والآجل، التي تم التوصل إليها في هذه الاجتماعات، وما هو دور الشعب، أفراداً ومنظمات وقطاعات، في المشاركة ومتابعة التنفيذ. إن التشاور الحقيقي الفعّال، وليس التشاور الصوري، يشمل أهل الخبرة والمعرفة بدايةً، ثم يمتد لتشارك فيه كل فئات المجتمع، من القاعدة إلى أعلى، ويتضمن تحليلاً دقيقاً للفرص المتاحة ومواطن الضعف، وتحديداً لأدوار كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين العاديين. ولعل المشاورة والشفافية يمكن اعتبارهما، مع عوامل أخرى، من أهم معايير قياس مدى ودرجة تخلل وانسياب روح ثورة ديسمبر المجيدة في جسد الحكومة الانتقالية، هياكلاً وشخوصاً.

ثامناً، في بدايات تشكيل الحكومة الانتقالية السابقة، تمت صياغة اقتراح تفصيلي حول إنشاء وتكوين **مكتب لصنع السياسات** (Policy making office) يتبع مباشرة لرئيس مجلس الوزراء، ويكون متخصصاً في رسم السياسات العامة، ويساعد الحكومة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء حيثيات علمية يوفرها المكتب. ورغم أن هذا الاقتراح وضع على طاولة كل من رئيس الوزراء الانتقالي ورئيس مجلس السيادة الانتقالي، والاثنان رحبا به وناقشاه في اللقاء المشترك، إلا أن أياً منهما لم يبت في أمره وكان مصيره سلة المهملات. هذا المكتب، بمسميات مختلفة، موجود في كل الحكومات، بما فيها حكومات الأنظمة الديمقراطية المستقرة في الدول المتقدمة، التي تعتمد عليه كثيراً، وأحياناً اعتماداً كلياً، في تصريف شئون الحكم من ناحية رسم السياسات العامة ودعم عملية اتخاذ القرار. وإذا كان هذا هو حال البلدان المتقدمة، فإن البلدان التي لا تزال تحبو نحو تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وبناء الدولة، والتي لا تزال تعيش واقعاً انتقالياً، كما هو حال سودان اليوم، هي في أمس الحاجة إلى مثل هذا المكتب. ومادام الطاقم التنفيذي في الحكومة يفتقد الخبرة والدراية، وهو أمر طبيعي ومتوقع ويمكن علاجه، فإن تأسيس هذا المكتب منذ الأيام الأولى لتشكيل مجلس الوزراء الانتقالي، كان ضرورياً. والمكتب هو وحدة حكومية مكونة من خبراء وكوادر مهنية متخصصة، يتولى بحث ودراسة الملفات المتعلقة بالسياسات العامة ومقتضيات العمل اليومي، وأي ملف يوكل إليه من رئيس مجلس الوزراء، بدءاً من توفير كل المعلومات اللازمة حول الملف المعيّن وقتلها بحثاً ودراسةً، معالجاً الاحتمالات والتوقعات، ومقترحاً السيناريوهات والبدائل الملائمة، وذلك على المستوى العملياتي قصير الأمد. والمعيار الوحيد لاختيار عضوية المكتب هو محصلة العلم والمعرفة والخبرة والتخصص والمهنية العالية، بعيداً عن أي محاصصة سياسية حزبية أو جهوية أو خلافه. ومن المهم أن تنظر الحكومة الانتقالية القادمة بعين الاعتبار إلى هذا المقترح.

تاسعاً، معروف أنّ إنجاز أي عمل يتطلب فعلاً ثلاثي الأضلاع، وأضلاعه هي **الخطة والتنفيذ والمتابعة**. والأضلاع الثلاثة هذه، مترابطة جدلياً في وحدة لا يمكن بدونها إنجاز أي فعل بنجاح. وهذا الفعل الثلاثي يمثّل أحد أهم أركان العمل القيادي

في إدارة الجهاز التنفيذي عبر مجلس الوزراء، وهو ما يجب أن تنتبه له الحكومة الانتقالية القادمة. فبدون تفعيل آلية التنفيذ والمتابعة، وبدون الاشراف والمتابعة القيادية من مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء، ستظل قرارات الحكومة حبيسة محاضر الاجتماعات بدون تنفيذ.

عاشراً، أهمية أن يكون **المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي** من ضمن أهم أولويات الحكومة الانتقالية القادمة، وذلك لاعتبارات مفهومة ومعروفة للجميع تتعلق بدور المجلس في رسم سياسات الدولة وخططها وبرامجها الإستراتيجية، والمتعلقة بالمشروع الوطني، واستدامة السلام، وتعزيز المواطنة والهوية السودانية، والتنمية المستدامة، وخفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية، والحكم الراشد وسيادة القانون، والبناء المؤسسي وبناء القدرات، وتطوير البحث العلمي...الخ، فضلاً عن مواءمة المشروعات والبرامج المختلفة مع أولويات الحكومة وإعداد مؤشرات القياس.

أحد عشر، من أهم واجبات الحكومة الانتقالية القادمة، وربما هو الواجب الأهم، **إعادة بناء المنظومة الحقوقية والعدلية** التي تعرضت خلال سنوات الإنقاذ لتخريب غير مسبوق. نذكر هنا بأن قانون مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية، التي يُفترض أن تعيد بناء وتطوير المنظومة وتفكيك بنية التمكين فيها، أجازه اجتماع التشريع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين بتاريخ 22 أبريل 2020، ووقعه رئيس مجلس السيادة الانتقالي، ونشر في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1904، بتاريخ 13 يوليو 2020. وقد نص القانون على أن الجهة التي تشكل المفوضية هي مجلس الوزراء الانتقالي.

اثنا عشر، تهتم الحكومة الانتقالية القادمة ببناء **علاقة إستراتيجية مع دولة جنوب السودان**، تبدأ بفتح المعابر وحرية التجارة الحدودية ومراجعة اتفاقيات مرور النفط...إلخ، مروراً باتفاق الحريات الأربعة، فالتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين، وصولاً إلى الصعود بالعلاقات إلى مستويات إستراتيجية أعلى.

6. مهام سياسية تنتظر الحكومة الانتقالية القادمة

تدخل النقاط الاثنا عشرة المذكورة أعلاه ضمن المهام السياسية والاقتصادية المطلوب إنجازها خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية، ويُفترض أن تحوّلها الحكومة الانتقالية القادمة إلى مصفوفة جاهزة للتنفيذ وفق جدول زمني محدّد. وبالنسبة للمهام السياسية، نذكر منها:

- استكمال **استحقاقات التحول الديمقراطي** بكل تفاصيله، ويشمل ذلك إلغاء النصوص التي تتعارض مع حرية التنظيم والتعبير والصحافة والحقوق والحريات الأساسية كافة، في كل القوانين السارية، وتشريع قوانين ونصوص تؤكد احترام التعددية والتنوع، وكفالة الحقوق والحريات، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، واستقلال النقابات والاتحادات المهنية، والاستعداد للتداول السلمي الدستوري للسلطة...الخ.
- استكمال **ملف السلام** مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور.
- **محاسبة كل من ارتكب جرماً** في حق الوطن والمواطن، ويشمل ذلك جريمة مجزرة فض الاعتصام في 3 يونيو 2019، وكذلك جرائم قتل المتظاهرين قبل وبعد 25 أكتوبر 2021.

- انتزاع **مؤسسات الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية والشرطية** من براثن الدولة العميقة، وذلك من خلال مراجعة قوانينها وهياكلها والتغييرات التي أُدخلت على تركيبة مجالسها وأجهزتها المتخصصة، ومراجعة التوظيف وحالات الفصل التعسفي والفصل للصالح العام، وكل التظلمات التي حدثت خلال عهد الإنقاذ. ومن ثم إعادة بناء هذه المؤسسات وهيكلتها على أساس قومي بعيداً عن الحزبية والانتماء السياسي، مع إعطاء أولوية للقضاء والأجهزة العدلية، على أن يتم ذلك وفق إجراءات تلتزم بالقانون.
- تشكيل **المفوضيات القومية المستقلة**.
- إجراء **الانتخابات المحلية** على مستوى الأحياء والمناطق.
- **إصلاح التعليم** من خلال مراجعة المناهج التعليمية، وكذلك أوضاع المعلمين، والعمل على تنوع أشكال التعليم من تقني وأكاديمي وتجاري، وإدخال النظريات التربوية الحديثة، وربط التعليم بثورة التكنولوجيا.
- إصلاح **السياسة الخارجية** بعيداً عن المحاور والارتهانات الأجنبية.
- إجراء **التعداد السكاني**.
- ابتدار **مصالحة وطنية** تقوم على رفع المظالم ودفع الضرر، وإطلاق مبادرة **للعدالة الانتقالية**.
- مراجعة تجربة **الحكم الاتحادي**، بواسطة الخبراء وبمشاركة مختلف القطاعات الجماهيرية، خاصة في المناطق الطرفية. كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين أهل المناطق المختلفة من إدارة شؤون مناطقهم، وتوسيع اللامركزية بإعطاء المزيد من السلطات لتلك المناطق على حساب المركز. ويقترن كل ذلك بكفاية الموارد وعدالة توزيعها بناء على معايير علمية ومدروسة ونافذة، والتمييز الإيجابي على المستوى الإنمائي للمناطق الأقل نمواً بهدف مساعدتها للوصول إلى مستويات متقدمة نسبياً.
- عقد **المؤتمر الدستوري القومي** للتوافق حول قضايا شكل الحكم وعلاقة الدين بالدولة والهوية، والتوافق على الثوابت الدستورية لبناء الوطن، التي ستضمن في مسودة الدستور الدائم للبلاد.
- التوافق على **مفوضية الانتخابات وقانون انتخابات** يتجاوز سلبيات التجارب الديمقراطية السابقة، بعد الاستقلال (1956) وبعد ثورة أكتوبر (1964) وبعد انتفاضة أبريل (1985)، الناتجة من النقل الأعمى من الديمقراطية الغربية (ديمقراطية "وستمنستر)، التي أكدت التجربة عدم ملائمتها للواقع السوداني الراهن. إلى جانب اجتراح صيغة للممارسة الديمقراطية التعددية في بلادنا تراعي بشكل دقيق الخصائص المميزة للواقع السوداني بتعرجاته الإثنية والطائفية والعقائدية، وفي نفس الوقت تحافظ على جوهر الديمقراطية الواحد الثابت، المتمثل في حزمة الحقوق والحريات، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، والفصل بين السلطات، واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة...الخ.

7. ملامح البرنامج الاقتصادي

نبدأ من الإقرار بأن المشكل الاقتصادي كان هو الشرارة التي أشعلت ثورة ديسمبر 2018. ويمثّل التصدي للأزمة الاقتصادية الركن الأهم في مهام الحكومة الانتقالية القادمة عبر وضع وتنفيذ برنامج إسعافي عاجل. مهمة هذا البرنامج وقف

التدهور الاقتصادي؛ وتخفيف أعباء المعيشة؛ وكشف وضرب مكامن الفساد في الدولة والمجتمع. خاصة وأن لجم العنف المستشري الآن وتحقيق السلام الاجتماعي لن يتأتى مع اقتصاد منهار. وإذا ما أرادت الحكومة الانتقالية القادمة إنجاح أي مشروع اقتصادي بديل، فلا بد أن تلتزم بمجموعة من المبادئ الرئيسة، منها:

أولاً، لن تستطيع أي تدابير اقتصادية وفنية بمعزل عن السياسة، بما في ذلك محاولة تحقيق الحوكمة في الاقتصاد ومحاولة استجلاب الدعم والعون الخارجي، إخراج البلد من أزمتها الاقتصادية الخانقة. ولا يمكن أن تحقق أي نجاح، ما لم تعيد النظر في مناهج وآليات ومؤسسات وشخوص إدارة العمل السياسي في البلد، بما يحقق نظام حكم راشد، على المستوى القومي والمستوى المحلي، يتسم بالفاعلية والشفافية والعدالة، ويلتزم بالمؤسسية وسيادة حكم القانون. ويشمل ذلك، اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ديمقراطية الإدارة الذاتية في المناطق والمحليات، على النحو المذكور في البند رابعاً من القسم 5 أعلاه بشأن "مراجعة الحكم الاتحادي".

ثانياً، ضرورة امتلاك رؤية تنموية واقعية تستند إلى موارد الدولة وإمكاناتها الاقتصادية، وتضع حاجات المواطنين الأساسية في مقدمة الأولويات. ويقوم تطبيق هذه الرؤية على توسيع المشاركة الشعبية في تحديد الأولويات وفي صنع القرار التنموي، وإخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتمحيص من خلال الحوار العام المفتوح. ويجب أن تُكفل سهولة الحصول على المعلومات، وتوفّر الشفافية في الصفقات الاقتصادية، وتمكين الرقابة الشعبية في كل مراحل العملية التنموية. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إدارة عقلانية للموارد الاقتصادية والبشرية، وإلى إفساح المجال لتسليط الضوء على جوانب القصور وعدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية، وإلى الكشف عن التجاوزات والممارسات المنحرفة، وإلى محاربة الفساد.

ثالثاً، من المشاكل الكبرى التي يعاني منها السودان، ضعف المؤسسات والإدارة العامة للدولة التي أفرغها نظام الإنقاذ البائد من محتواها. لذلك، في البدء لا بد من الإصلاح المؤسسي للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد، كالبنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة. ويتطلب الإصلاح المؤسسي أن تتوفر لدى مجلس الوزراء والمسؤولين في الوزارات والمؤسسات المختلفة إرادة قوية وقدرة على توظيف الخبرات التي تذخر بها البلد، إذ لا يمكن أن يتم الإصلاح المؤسسي بأيدي وزراء ومسؤولين ضعيفي القدرات. أما بالنسبة للبنك المركزي، فلابد من تحريره من "الهيمنة المالية" المفروضة عليه، التي فاقمت من التأثيرات الاقتصادية السالبة للعنة الاقتصاد الريعي، مع تفعيل دور السياسة النقدية ودور البنك في التنمية، وليس فقط التثبيت المالي والنقدي. وإذا كانت المهمة الرئيسة لوزارة المالية هي الولاية الحصرية على المال العام، بما في ذلك التحكم والاشراف على الموازنة وضبط التوازن بين إيرادات الدولة ومصروفاتها، فان الدور الرئيسي لوزارة التجارة يتمثل في تنظيم وتطوير ومراقبة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية، وحركة الصادرات والواردات، وضبط الجودة والمواصفات بالنسبة للصادرات السودانية حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية.

رابعاً، تمسك الدولة بدورها في التخطيط التأشيري وإعادة توزيع الموارد، وفي السيطرة على تدفقات العون الخارجي ومتابعة المشروعات التنموية المرتبطة بهذا العون، ويمكّنها من وضع اقتصاد السوق تحت شروطها، ويعزز سعيها لتأسيس

شراكة قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل بناء خطط إستراتيجية هدفها الأساسي تنمية حياة الناس.

خامساً، لن تُحل أزمات السودان السياسية والاقتصادية من خارجه أبداً، بمجهودات المجتمع الدولي أو الإقليمي، أو باعتماده على العون والدعم الخارجي. وبالطبع، هذا لا يعني التقليل من الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والاستثمار الخارجي في انتشال السودان من كبوته الاقتصادية. لكن هذا الدور ليس هو العامل الرئيسي والحاسم في إنقاذ الاقتصاد السوداني، فالسياسات الداخلية هي المناط بها حل الأزمة الماثلة. ومع ذلك، لا بد أن يُعد السودان عدّته ويُكمل استعداداته للتعامل المالي والاقتصادي مع المؤسسات العالمية والدول المانحة ولاستقبال أي عون خارجي وأي استثمارات خارجية تتدفق على البلد، وذلك بتهيئة بيئة ملائمة وتربة خصبة لاحتضان انفتاح الخارج عليه، حتى تحصد البلد ثماره رفعاً للمعاناة ومساهمةً في التنمية. بدون ذلك فإن الفائدة المرجوة من الدعم الخارجي ستكون بعيدة المنال. ومن بين مكونات هذه البيئة الملائمة توفر الاستقرار والأمن والأمان، وسيادة حكم القانون، والإصلاح المؤسسي للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد.

سادساً، أن تكون الحكومة الانتقالية مدنية بالكامل، وأن تتمسك بالإصلاحات السياسية الديمقراطية التي عبّرت عنها شعارات ثورة ديسمبر المجيدة، الحرية والسلام والعدالة، على أساس قيم المواطنة وحقوق الإنسان. ويجب أن تستخدم هذه الحكومة المدنية جهاز الدولة لإرساء دعائم نموذج تنموي يزاوج بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية واحتياجات الناس. ويكون ذلك من خلال طرح مبادرات استثمارية متنوعة، وخلق بيئة استثمارية جاذبة، ودعم المشاريع الصغيرة، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي، والعمل على خلق اقتصاد تنافسي مرتبط بحركة الاقتصاد العالمي؛ يستفيد من الوسائل التكنولوجية، وممارسة الدبلوماسية التجارية الناجحة لفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المحلية.

سابعاً: وقف الانهيار الاقتصادي ووضع برنامج إسعافي وتنموي هدفه وغايته المواطن وجماهير الغلابة في الريف والحضر. وفي هذا الصدد هناك مجموعة من التدابير، منها:

- ترشيد الإنفاق وتقليص الصرف على المؤسسات السيادية، ووقف الصرف المبالغ فيه على القطاع العسكري/الأمني، الذي يتم على حساب المشاريع المتعلقة بتخفيف أعباء المعيشة على المواطن، وتحويل الفائض لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب النظيفة والإسكان الشعبي.
- إصلاح النظام المصرفي وإعادة الدور القيادي والرقابي للبنك المركزي، ووضع الائتمان تحت رقابته، وإعادة توجيه القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة القطاعات الحرفية والصناعية والنقل والخدمات.
- وضع برنامج إسعافي، بمشاركة العاملين، لإعادة الحياة في المشاريع القومية، كمشروع الجزيرة والسكة حديد والنقل البحري والجوي، ووضع خطط إستراتيجية للتعامل مع القطاع الزراعي والحيواني كأولوية قصوى، يشارك في رسمها كل أصحاب المصلحة في القطاعين.
- إعادة الأراضي الزراعية المنزوعة لأصحابها، ومنع نزع ملكية أراضي المزارعين المتعسرين.

- إعادة الحياة للحركة التعاونية، وتقديم دعم خاص لتعاونيات المزارعين.
- إصدار قانون تحديد الإيجارات للمنازل والأراضي.
- إصلاح النظام الضريبي على أساس مبدأ الضريبة التصاعدية. ووضع خطة لجذب الاستثمار الأجنبي في إطار خطط التنمية الوطنية، وعلى أساس اكتفاء رأس المال الأجنبي بمعدل ربح طبيعي ومعقول.
- صياغة قانون جديد للعمل، بمشاركة العاملين والدولة وأصحاب العمل، بهدف الاتفاق حول شروط خدمة العاملين، والمعاشات، والتأمينات الاجتماعية، والرعاية الصحية، وحق تكوين النقابات المستقلة، وحق الإضراب...الخ.
- تحديد الحد الأدنى، وأيضاً الأعلى، للأجور وتعديله بالتوازي مع تطوّر الأسعار، عبر آلية تضم الدولة والقطاع الخاص ونقابات العاملين.
- منح معونة الفقر المدقع (معونة البقاء على قيد الحياة)، وتحدّد الدولة والنقابات معاً، شروطها وقيمتها ووسائل تمويلها.
- مراجعة الأداء المالي لكل مؤسسات الدولة، ووضع آلية فعالة لاسترداد المال العام المنهوب، بما في ذلك الامتيازات والإعفاءات والدعم الممنوح للاستثمارات الخاصة، وشن هجوم على كل بؤر وممارسات الفساد، وتقديم المسؤولين للعدالة.
- مراجعة صفقات بيع أراضي الدولة ومؤسسات القطاع العام، مع تحديد القيمة الحقيقية لهذه المؤسسات.
- مراجعة العقود الممنوحة لشركات استخراج وتسويق البترول والذهب والمعادن الأخرى، وكذلك شركات تسويق الكهرباء والماء، وإدخال كل الحسابات في ميزانية الدولة.

ثامناً: التعجيل بانطلاق مفاوضات السلام لوقف الحرب الأهلية والتوافق على مشروع سياسي اجتماعي تنموي قومي يحقق السلام ويوطّده عبر تحقيق المشاركة العادلة في السلطة، وإعادة النظر في توزيع الثروة وخطط التنمية بما يرفع الإجحاف والتهميش عن المناطق المتخلّفة والأقل نمواً في الأطراف. وتُمنح الأسبقية في هذا المشروع لمناطق التوتر الإثني والقومي والاجتماعي، وذلك في إطار مشروع اقتصادي تنموي، يسترشد بالخبرة العلمية ومنجزات التجربة الإنسانية والمبادئ العامة للعدالة الاجتماعية. والمشروع التنموي القومي ينطلق من عدة مرتكزات، أهمها:

1- مراعاة التوازن الجهوي وحماية الشرائح الاجتماعية الضعيفة، لأن ما تعانيه بلادنا من تشوهات هيكلية كرست امتياز فئات معينة، ومفارقات تنموية بين الأقاليم، واتساع دائرة الفقر...الخ.
2- 2- قومية كل الثروات الطبيعية في السودان وتوظيفها في تصفية آثار الحرب الاهلية وعلاج مأساة النزوح واللجوء؛ وإزالة جذور قضايا التهميش؛ وإعادة تعمير وتأهيل الانتاج الزراعي والحيواني والبنية التحتية والتعليم والصحة واقتناء التقنية الحديثة لترقية الصناعة؛ ولمحاربة الأوبئة والزحف الصحراوي وحماية البيئة...الخ.
3- - توزع عائدات الثروات الطبيعية وفق نسب يُتّفق عليها، مثل نسبة تخصص للميزانية العامة ولخزينة الدولة، مع التأكيد على المعاملة التفضيلية للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً؛ ونسبة تخصص

لميزانية التنمية، مع إعطاء أولوية لمشاريع التنمية في مناطق المعاملة التفضيلية؛ ونسبة تخصص لمناطق التنقيب والاستخراج تستثمر في إصلاح البنية التحتية وخلق فرص عمل وتوفير الخدمات مثل مياه الشرب النقية والعلاج والتعليم ..الخ.

8. الخاتمة

أخيراً، تستوجب الفترة الانتقالية الراهنة في السودان، وهي الخامسة في تاريخه، من الجميع من قوى سياسية (مدنية ومسلحة) وقوى مجتمع مدني التعامل معها باعتبارها فترة مصيرية تخاطب جوهر ما يمكن أن يحقّق أمل السودانيين في بناء الدولة السودانية الحداثية والمستقرة. ويضمن النجاح في تنفيذ مهامها الحفاظ على وحدة بلدنا والسير بها نحو مرافئ التقدم والرقي، بينما الفشل هو أساس الحرب الأهلية وتفتت الوطن. ومن أكبر مظاهر الفشل، الاكتفاء بقصر التدابير الانتقالية على مجرد التغيير السطحي والشكلي، وحصره في إعادة توزيع كراسي السلطة بين القوى التي كانت تعارض النظام البائد. وأي مشروع للتغيير، كالذي تطمح إليه ثورة الشعب السوداني، لا يضع هذه الرؤية نصب عينيه، سيظل مجرد وهم وحرث في البحر.

صحيح أن الأوضاع الراهنة في البلد، قد تصيب البعض بالإحباط واليأس من أن يتجسد حلم الثورة واقعاً، خاصة الذين ظلوا طويلاً في انتظار الثورة والتغيير، أو ظنوا أن قطف ثمارها سيكون صباح الغد. وأعتقد أن حالات الإحباط واليأس المؤقتة، أو التي تصيبنا في لحظة معينة وزمان محدد، متوقعة ومفهومة ومقدّرة ما دمنا لم نسقط المبدأ ولم نتنازل عنه. لكن، أن يتملكنا الإحباط مطلقاً، فهذا غير مقبول، وهو في النهاية، حلم ومنى قوى الثورة المضادة وأزلام النظام البائد. لذلك، من الضروري جداً أن يتربّع على رأس الأولويات كيفية دحر الإحباط واستثارة الحماس، لأن حماس الناس، المنظم والواعي، قادر على قلب الموازين في اللحظات التاريخية الحاسمة. وقوى الثورة السودانية، في الدفاع عن ثورتها، أحوج ما تكون إلى مثل هذا الحماس وهذا التفاعل، لا حماس فرحة الانتصارات فحسب، بل وحتى دموع الهزائم المؤقتة، من أجل دحر اللامبالاة، ولرفع رايات الأمل وشحذ إرادة مواصلة السير قدما في طريق التغيير، حتى بلوغ غاياته المرجوة.

نوفمبر 2022